

## الجامعات اليمنية بين تحقيق الامن الاجتماعي واشكالية الهوية

أحمد غالب علي المغلس\*

### الملخص

ان الجامعات اليمنية لم تسهم حتى الان في خلق علاقات تفاعلية مع الوسط الاجتماعي ، سواء في حل المشاكل القيمية او الصحية او الثقافية او المشاركة في حل الصراعات التي تنشأ داخل المجتمع وتهدد امنه واستقراره ، مثلما انها في غياب كامل عن الحالات التي يمر بها المجتمع من استفحال البطالة وزيادة معدلات الفقر فيه ، والتي تتطلب من المؤسسات الاكاديمية والبحثية والعلمية التفاعل معها وطرح المعالجات الضرورية لها .

ان السبب الذي جعل الجامعة اليمنية في غياب كامل عن الحراك الاجتماعي هو انكفاؤها على برامج تعليمية وتربوية مكررة ، لم يحصل لتلك البرامج اي تطوير او تجديد كنتاج عن متابعة الحراك العلمي والمعرفي في العالم ، وان حصل فشيء يسير، مما جعل مخرجات تلك البرامج تضيف اعباء دائمة للمجتمع بدلا من حلها للمشاكل الدائمة او المستجدة فيه .

وانطلاقا من الاهمية التي تقوم بها الجامعة في المجتمع رأيت لزاما البحث في دور الجامعة اليمنية في المشاركة الفعالة في تحقيق الامن الاجتماعي وحل اشكالية الهوية التي اصبحت تمثل واحدة من تلك المشاكل المتجددة في مجتمعنا، وقد قسمت بحثي هذا الى : مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة .

المقدمة : اختزلت فيها اسباب كتابة البحث واهدافه ومنهجه العلمي .

واما المبحث الاول : دور الجامعات في احداث التغيير الاجتماعي .

واما المبحث الثاني : اهمية البحث العلمي في تنمية الوعي وتحقيق الامن الاجتماعي .

اما المبحث الثالث : دور الجامعات في حل اشكالية الهوية الوطنية وتعزيز ثقافة الانتماء .

واما الخاتمة : فستكون للنتائج والتوصيات .

### المقدمة :

الفرد ، الذي يتحول بطبيعة الحال إلى عضو في الجماعة ، يتأثر بها ويؤثر فيها سلبا أو إيجابا ، وإذا لم يكن قد اكتسب قيم ومبادئ التربية اللازمة لاندماجه في المجتمع ، خلال مراحل التعليم الأساسي والثانوي والجامعي المنهج مع حاجة الواقع والسوق ومتطلبات الاستثمار، فإن الحالة تتقلب الى الفوضى ، وتولد عنفا مضادا وطاقة مدمرة ، وتؤسس بيئة قابلة للتعايش مع التخلف والجهل المركب والثقافة القاتلة للفرد والمجتمع معا .

لذلك فإن الحاجة ملحة لتنشيط البحث العلمي ودراسة المشكلات الجوهرية التي تقف أمام نهوض وتطور وإصلاح المؤسسة التربوية والتعليمية ومؤسسات التعليم الجامعي والعالي في مجتمعنا ، ومعرفة

إذا ما القينا نظرة فاحصة ونحن ندرس أسباب شيوع ثقافة التخلف والتطرف والعنف في مجتمعنا فسند أن التربية والتعليم بكل مكوناتها ومؤسساتها ( البيت ، الحضانة ، المدرسة ، الجامعة ، المسجد ، الاعلام ) تقف وراء تلك الظواهر بشكل مباشر وغير مباشر ، كما تقف وراء بقاء وترسب ثقافة الفوضى والتسيب واللامبالاة ، وتنامي ثقافة الإقصاء والتهميش للآخر لمجرد الجهل به أو الاختلاف معه.

ليس ثمة تحامل أو قصد سيئ ضد مؤسسات التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي ، كونها جميعا المعنية بوضع لبنات التغيير والنهوض والتطور الاجتماعي ، والمسؤولة عن بناء الوعي والتفكير لدى

ناهض ومتجدد ، ومن ثم إعادة بناء وجدان ووعي وولاء الإنسان اليمني داخل المجتمع سعياً لإنهاء حالة التشرذم والصراع ، باعتبار الجامعات اليمنية مؤسسات تجمع بين التربية والتعليم والتنقيف والتدريب والبحث العلمي ، وفق نسق تربوي تعليمي منظم قادر على تطوير القدرات البشرية وتنمية مداركها ، وخلق الاستجابة المطلوبة للتغيير ، سعياً لرفع الكفاءة التنموية للمجتمع وفق برامج تعدّها بعناية فائقة ، غير قابلة للابتزاز السياسي أو التمرس القبلي والمذهبي والمناطقي ، كون مجتمعنا لازال مشدوداً إلى القبيلة وبيئتها وطريقة حياتها وتفكيرها وتعاطيها بوسائل متخلفة مع العصر .

كل ذلك من أجل تعزيز العمل المنظم الجاد و الإصلاح الاجتماعي طويل المدى ، وتخليق وعي تنموي جديد يأخذ بوسائل العصر وتقنياته ووسائله ، لأن البحث العلمي هو جسرننا الموضوعي والزمني والحضاري والتاريخي الى العصر وتحسين علاقاتنا بالآخر ، من أجل تعايش آمن وفعال ونامي بين أفراد المجتمع الواحد والأمة الواحدة و البشرية جمعاء . ان المجتمعات الحية الآخذة بأسباب التطور لم تكن لتتألم حضها من الرقي لو لم تصلح نظمها التربوية والتعليمية ، وتزيل كل المشاكل والتشوهات التي تحول دون تربية الإنسان وتعليمه وتدريبه وتأهيله بما يتناسب وتطلعات المجتمع والدولة ، أضف إلى ذلك اهتمامها الكبير والملحوظ بالبحث العلمي وإحاطته بعناية خاصة ، واحترام رجاله ونتائجه ، وعكس تلك النتائج في خططها وبرامجها ومشاريعها التنموية في الواقع المعيش ، سواء منها البشري ، الصناعي ، الزراعي ، التربوي ، التعليمي أو الثقافي... الخ ، وليس ذلك فحسب ، بل تسعى إلى خلق استراتيجياتها الكبرى وفق تلك النتائج العلمية للدراسات والأبحاث ،

الحوافز التي تحول بشكل أو بآخر دون تحملها المسؤولية الوطنية والحضارية في بناء وإعداد الفرد وإصلاح مسار وعيه وتفكيره وسلوكه وممارساته وشراكته الاجتماعية ، مع الأخذ بعين الاعتبار المراحل الأولى والأساسية في التربية والتعليم الأساسي التي تعد اللبنة المهمة في نجاح أو تعثر النظام الاجتماعي برمته .

خاصة وأننا قد ورثنا تركة مثقلة بالجهل والتخلف الاجتماعي ، وثقافة التسبب والإهمال واللامبالاة ، حتى أصبح من الصعب جداً علاج أو استئصال تلك العاهات المستفحلة في ضل نظام تربوي وتعليمي متخلف وغير سوي ، لذلك كان لزاماً على الدولة والمجتمع التعاون في سبيل خلق المؤسسات والنظم التربوية والتعليمية المعنية بإعادة صناعة الإنسان وتربيته وفق نظام حديث متكامل ، ينقل الإنسان من مرحلة إلى مرحلة أخرى تتسع لطاقته وطموحه وحاجاته وشراكته وعصره.

هنالك دور أساسي يجدر بجامعاتنا أن تقوم به في المجتمع اليمني، ويتركز هذا الدور في انتشار النظام التربوي و التعليمي بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص من ما هو فيه من ترد وقصور وهشاشة وضعف ، خاصة بعدما ظهر المستوى المتردي للتعليم في اليمن من خلال ( تقرير البنك الدولي حول جودة واقتصاديات التعليم جاءت اليمن في المرتبة قبل الأخيرة بعد جيبوتي)<sup>(1)</sup> ، مما جعل المهمة الوطنية الملقة على عاتقها كبيرة ، وعليها أن تقف بموضوعية وتجرد لتشخيص كل المشكلات و العلل والأمراض المزمنة ، التي انحرفت بنظمنا التربوية والتعليمية إلى هذا المستوى .

ليكن ذلك العمل الوطني والانساني في ضوء الأهداف التي تضعها من أجل توعية وتربية وتنقيف وتعليم

في تعيين القيادات العلمية النوعية المتجردة عن العمل الحزبي والصراعات الحزبية والمذهبية والمناطقية ضمانا لحيدة الجامعة وانشغالها بمشاريعها البحثية والدراسات المطلوبة للإصلاح والتغيير الاجتماعي ، ثمة أمر آخر وهو: ضرورة اشراك القطاع الخاص في مجتمعنا اليمني في الاستثمار المجدي في مجال البحث العلمي ، قصد تطويره وتنميته ، لأنه حتما سيستفيد من البحوث والدراسات العلمية .

ان انعدام دور الدولة والقطاع الخاص في دعم البحوث والدراسات العلمية أدى إلى تلاشي كل المحاولات الفردية للابتكار والإبداع والاختراع والتميز ، وكذا التفرد النوعي والموضوعي في البحوث والدراسات العلمية والاقتصادية ، لأن المؤسسات الإبداعية المفترض بها أن تكون حاضنة الإبداع والابتكارات قد تخلت فعلا إلى أجل غير مسمى عن دورها في دعم تلك القدرات والمواهب ، مما سهل هجرة العقول ونضوب مجتمعنا من الكوادر العاشقة للبحث العلمي ، ومن ثم تحول جامعاتنا لحاضن سلبي لكل الظواهر الشاذة من عنف وتطرف مذهبي ومناطقية ينمو في الاتجاه المعاكس للحياة الاجتماعية ، لأن القدرات البشرية المبدعة والخلاقة تتحول تلقائيا في ظل الخلل التربوي والتعليمي إلى فريسة سهلة للأدلجة والاصطياد الطائفي ، المذهبي والإرهابي ، ومن ثم تسعى تلك الجهات إلى استتبات الأفكار الخبيثة والحاقدة ضد الإنسان والأديان والحضارات والإصلاح والتطور والنهوض الاجتماعي.

#### أسباب كتابة البحث :

متطلبات المرحلة التي تستدعي المكاشفة مع الواقع ومشكلاته ومتطلبات النهوض بالمجتمع اليمني .  
لأهمية ودور جامعة حضرموت في انضاج الوعي

وتحويلها إلى قاعدة بيانات معلوماتية ، تساعدنا في اتخاذ قراراتها التنموية والإصلاحية والمصيرية .

من جهة أخرى كان لتغييب وتهميش البحث العلمي في جامعاتنا دور بارز ، ظهر جليا وواضحا في عشوائية التخطيط وارتجالية التنفيذ ، وضعف وهشاشة القرارات المبثورة عن الواقع والعصر ، الأمر الذي جعل لتلك العشوائية دورا محبطا للقدرات والكفاءات البشرية ، أضف إلى ذلك التغييب والتهميش للبحث العلمي الذي عكس نفسه سلبا على حركية المجتمع وبناء وعي وعقلية الإنسان ، وبرز عناصر سلبية عملت على تنامي التخلف المعرفي ، العلمي ، التكنولوجي والثقافي في مجتمعنا ، وصل حد استغلال الإنسان ضد نفسه ومجتمعه ، مما سبب في زيادة وتنامي التخلف في مجتمعنا اليمني ،

إن ذلك في اعتقادي إفرازا طبيعيا لإهمال وتناسي الجامعة اليمنية لدورها الأساسي ، وفقدانها جانبها الحيوي المطلوب القيام به تجاه المجتمع ومن ثم تحمل مسؤولياتها ، مما أحدث وبشهادة الواقع المعيش انفصالاً ملحوظاً بين المجتمع والجامعة كمؤسسة لتخليق المعرفة والإبداع وظهور البحوث والدراسات العلمية المتجردة من النزعة العشوائية والروتينية الموجهة لخدمة المنافع السلطوية في مجتمعنا ، والسعي لوضع الحلول المناسبة التي تقي المجتمع الكوارث الطبيعية ، النفسية ، الثقافية ، الحضارية ، الفكرية ، الصناعية ، البيئية ، والسياسية ، بمعنى أوضح إن الجامعة في مجتمعنا تعيش حالة من الانطواء الذاتي وانعدام تفاعلها الاجتماعي ، ليس هنالك من مؤشر على أي تغيير منشود يدرس ويعتمل في برامجها وخططها حتى الآن .

أضف إلى ذلك انعدام دور الدولة في تحفيز العمل البحثي ودعم الباحثين ، وإعطاء الجامعات الأهمية

الاجتماعي وتحقيق دور افضل للاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية الهادفة .

### أهداف البحث :

المشاركة في تسليط الضوء تجاه الاعاقات الحقيقية للنهوض والتطور التربوي والتعليمي والاجتماعي في اليمن .

استثارة هم الزملاء اعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات اليمنية للمشاركة في اعادة ترميم واصلاح الوعي الاجتماعي ، والقضاء على الظواهر التي تحاول ان تجهض المشروع النهضوي في اليمن ، مرة باسم المذهبية ومرة باسم المناطقية وأخرى باسم السلالية وهكذا... الخ .

### منهج البحث :

نظرا لطبيعة البحث فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الانسب لمثل تلك الدراسات والبحوث **المبحث الأول:**

### دور الجامعات في احداث التغيير الاجتماعي:

#### 1- متطلبات التغيير الاجتماعي :

بداية نطرح على أنفسنا سؤالاً جوهرياً مفاده هل نتطلع جامعاتنا اليمنية - الحكومية والأهلية - لدور أساسي في إحداث حركة تغيير في الوعي الاجتماعي خلال مسيرتها التعليمية والاكاديمية ؟ ، حول هذا السؤال يمكن لنا أن نعترف - وبشجاعة - بمواطن قصورنا وجهلنا ، وحقيقة وواقعية العلاقة التي تجمع الجامعات اليمنية بالمجتمع ، متطلعين إلى معرفة جوهر المشاكل والمعوقات الذاتية والموضوعية ، المادية والمعنوية التي أوقفت الحراك المعرفي والعلمي في جامعاتنا .

على ما يبدو أن جامعاتنا ركزت بشكل أساسي على السباق الكمي فقط ، دون التطلع إلى وضع إستراتيجية علمية ومعرفية واضحة الرؤى والمقاصد والأهداف العامة والخاصة ، القريبة والبعيدة ، التي

تخدم التحديث الاجتماعي ، وتحقق تطوراً ملحوظاً يمكن المجتمع من امتلاك أسباب النهوض والتطور الصناعي ، التقني ، التكنولوجي والمعلوماتي وترجمتها بمشاريع علمية وأبحاث ودراسات واقعية ملموسة ومعاشة من قبل الجماهير ، للوصول إلى نتائج صحيحة ومثمرة ، يحدد لتلك البرامج والمشاريع الاجتماعية قوامها البشري والمالي والزمني ، والبنى التحتية الخاصة بها والضرورية لقيامها بمهامها على أكمل وجه ، ليس ذلك فحسب، بل تسخر لها كل ما يتطلب نجاح مشروعها الوطني وأهدافها الأساسية التي جاءت من أجل تحقيقها ، باعتبار ذلك نقطة التحولات الكبرى في تاريخنا المعاصر .

إن عالماً المعاصر يمر بحقبة تاريخية تموج بزخم من التغيرات والطفرات الغير مسبوقه ، وشهد الثورة المعرفية بتياراتها وحقبها الصناعية ، العلمية، التكنولوجية ، المعلوماتية و الاتصالية، ( وهي فترة تقتضى منا التفكير المحيط والعميق بما تستدعيه من مطالب لأداء رسالة الجامعة تعليماً وتعلماً لإعداد الثروة البشرية المقتدرة على التعامل مع معطيات هذا السياق واحتمالاته ومفاجآته، هذا فضلاً عن دورها في البحث العلمي وإنتاج المعرفة ، وفي امتدادها لتنمية مجتمعها لتقديم معارفها وخبراتها لخدمة أنشطته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(1)، ووفق هذا الشعور الحي يجدر بنا أن نستجيب لتلك التحديات ونتعاطى معها بوعي وإدراك وحكمة، وإرادة قوية ، لإقرار حاجة جامعاتنا بشكل مستمر غير منقطع أو خاضع للحاجات الموسمية ، بقصد إعادة التشكيل ومن ثم إحداث حياة وحراك واقعي غير مفتعل سياسياً، يدفع بها باتجاه تحقيق الأهداف الملقاة على عاتقها ، بدلاً من تركها كما هي عليه بؤرة لإعادة تقنين الماضي واسترجاعه ومن ثم الوقوف عنده

عاجزين محبطين ، وقد تسعى جامعاتنا الى إشاعة روح التخلف والانهزام العقلي والنفسي والحضاري امام الآخر المتفوق ، وتظل جامعاتنا تدور في حلقة مغلقة ومفرغة ليس لها من عمل سوى صناعة الجهل المركب ، والتطرف البليد والعنف الأعمى ، وبذلك يكون نجاحها في زيادة نسبة المحبطين والمتطرفين داخل المجتمع .

إذا كان البعد الزمني لبعض جامعاتنا اليمنية قد دخل في العقد الرابع فلا بد في المقابل من الإقرار بأنها ( أي تلك الجامعات ) تعاني من تراكم سلبي كبير ومتضخم ومشكلات جوهرية ، غير قابلة للتسويق والمماظلة والتأخير ، ولابد من حلها قبل فوات الأوان ، مما جعل جامعاتنا اليمنية في دوامة من الإحباطات القاتلة ، التي أفشلت علاقة تلك الجامعات بالمجتمع علمياً ، معرفياً ، ثقافياً ، بحثياً وتفاعلياً ، وتحول كل من الجامعات والمجتمع إلى جزر مغلقة كل على نفسه.

ماذا تصنع جامعاتنا ومجتمعنا أيضاً للخروج من هذا المأزق الحرج وإعادة الروح التفاعلية والتكاملية للعلاقة بينهما ؟ ، إنها إشكالية متعددة الأطراف والجوانب ، ويحتاج حل تلك الإشكالية المزمدة إلى وقفة جادة ، نعيد فيها الاعتبار المادي والموضوعي والأدبي لمؤسساتنا العلمية والبحثية العليا والسعي لإحداث تغييرا حقيقيا في مناهجها وبرامجها ووسائلها وأنشطتها ، وجعل المجتمع ميدانها، ومن ثم نزيل أثار الغربة والقطيعة التي رست بينهما ، وحل المشاكل الجوهرية التي تعترض طريق الجامعة وتعيق قيامها بتحقيق الأهداف التي وضعت كأساس لتنمية الحياة الاجتماعية والنهوض بها ، والتطوير المستمر لآليات وأساليب العمل والإنتاج ورفع كفاءتها وقدرتها الإنتاجية من أجل استيعاب الحاضر والعمل المنظم من أجل المستقبل .

وقبل ذلك كله لابد من إعطاء الجامعات الاستقلالية الكاملة أكاديميا ، ماليا ، وإداريا ، وابتعادها كليا عن المماحكات والتقلبات السياسية ، وكذا إبعادها عن الأوامر والنواهي السلطوية التي تخدم اللحظة وأطراف بعينها وتعطل برامجها وأهدافها الكبرى ، بالإضافة إلى تدعيم تلك الاستقلالية بالقدرات والكفاءات النوعية لتسيير العمل الأكاديمي والإداري داخل الجامعة بعيدا عن التجبيش والاستحواذ الحزبي والمناطقي، بما يكفل مرونة الأداء والتفاعل مع المجتمع ، وليس ذلك فحسب ، بل يتم وبشكل سريع الاتفاق بين كل الأطراف والقوى السياسية والاجتماعية في الساحة الوطنية ، على تحريم وتجريم العمل الحزبي والنعرات المذهبية والمناطقية في الحرم الجامعي حتى لا تتقاد الجامعة إلى معارك جانبية تخلقها المنافسة العقيمة ، وتتشغل بأمور هامشية وصراعات فكرية ساذجة غير مستوعبة للعصر والمرحلة.

من اجل عصرنه الأداء الجامعي وتفعيله وتنشيطه أيضا ، لابد من إعطاء عضو هيئة التدريس قدرا كبيرا من الاهتمام والرعاية والدعم وتذليل المشاكل والصعاب المادية والمعنوية ، مع تدعيمنا لمعارفه وعلميته بوسائل عصرية تضمن له تلقي ونقل وحفظ المعلومات: كامتلاك حاسوب شخصي، ومكتبة الكترونية، وتغذيته بالدورات التأهيلية المستمرة في مجال تخصصه وفي مجال اللغات الأجنبية واسعة الانتشار ، والمعلوماتية وبشكل دوري لرفع كفاءته وإثراء معارفه وتقوية قدراته الذاتية .

هناك نقطة أساسية ومهمة لابد من أخذها بعين الاعتبار وإعطاءها الأهمية القصوى وهي اعتراف المجتمع بمكانة وأهمية عضو هيئة التدريس واحترامه بما يعمل على تقوية روح الانتماء وخدمة المجتمع ، علما بأن مجتمعنا اليمني مازال يخترن احترامه وتقديره

التغيير هو - في اعتقادي - العلاج المناسب للتخلف وللمشاكل التي نعاني منها ، ودفعاً لعجلة التغيير والنهوض باتجاه المستقبل الأفضل.

ثمة أمور لابد وأن تسبق حملة التوعية الشاملة للمجتمع ، من إعداد وتخطيط وتتبع وبحث ودراسة لكل الاحتمالات التي قد تواجه التوعية الاجتماعية ، وفي هذا السياق لابد من اشارك المسجد في هذه الحملة بشكل اساسي ،حتى لا يتم استغلاله من قبل الجماعات الرافضة للتحول والتغيير والنهوض الاجتماعي لشعورهم بان المجتمع اذا تحسن وعيه وتفكيره تجاه الكثير من القضايا التي كانت السبب في تنامي التشدد والتطرف المذهبي والعنف والصراع القبلي والمناطقي وعدم قبول الآخر أو التعايش معه ، فسوف يخسرون مواقعهم ومصالحهم التي كانوا يحافظون عليها من خلال نشر وتشجيع تلك القضايا التي حالت دون أي نهوض او تطور ، بل سعت الى الدفع بالمجتمع الصراع والاقتتال .

ولكي تؤدي تلك الحملة التوعوية الغرض المنشود والوصول الى المستوى المطلوب في وعي المجتمع وسلوكه اليومي لابد من اشارك الاكاديميين والمعلمين والمثقفين والعلماء والباحثين ووسائل الإعلام، والاتصال، بكل مكوناتها لإنجاح برنامج التوعية الشاملة ، والتوجه نحو ابراز القضايا والمشاكل التي كانت السبب في هذا التخلف والتردي الاجتماعي ، حالت دون نهوض او تطور الإنسان اليمني ، وبموازاة ذلك يتم تحييد المشاكل السياسية ، المذهبية، الطائفية، التاريخية، والحضارية ، وجعلها في المرتبة التالية لأنها ستتطور تلك الإصلاحات السياسية في اتجاه الانفراج، أما المذهبية والطائفية والمناطقية فستذهب هي الأخرى باتجاه التلاشي، عندما تتحسن عقلية المتلقي وتتهذب ادراكاته .

الكامل للفقهاء والمتدينين ، لأنه يعتبر الأكاديميين والمتخصصين في المجالات المعرفية والعلمية اصحاب اتجاهات دنيوية باطلة ، يمكن أن تزهق ارواحهم وتصادر حقوقهم المدنية والإنسانية بفتوى صغيرة من متدين متخلف معتوه .

## 2- الوعي قبل التغيير:

إن التغيير في أي مجتمع لابد وأن يسبقه وعي اجتماعي بالحاجة إلى ذلك التغيير الموضوعي والذاتي في تفكير المجتمع والخطاب الموجه اليه عبر وسائل الاعلام والاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة ، وما يترتب على ذلك من حراك يومي وتربية وتعليم وتنقيف ، لابد من قنوات اجتماعية تعمل بشكل مستمر ومتواصل في الجهد والإمكانيات ، للوصول إلى نتائج مثمرة في تخليق الوعي الاجتماعي المطلوب للتغيير والتجديد في تفكير المجتمع تجاه القضايا المطلوبة، لأن انصلاص وانتظام وتطور المستقبل وانضمامنا إلى عالم التكنولوجيا والإنتاج والاكتفاء الذاتي مرهون بتغير ونهوض الحاضر.

لابد من أن يكون للمجتمع مشروعه الحضاري الذي يؤمن به ويتوق إلى تحقيقه ، ومن ثم تغيير وعي وتفكير وسلوك الناس من خلاله ، لا أن يعمل في فضاءات متقاطعة غير منسجمة ولا متعاونة ، فيكون الفشل نتيجة حتمية للعمل الغير منظم ويحدث الانهيار ألقيمي في وعيه وسلوكه ،لذلك فإن ( هناك قوانين في الحياة يصعب تجاوزها أو تجاهلها ، فالاستبداد في الحكم يفضي عادة إلى تخلف العقل ، والتخلف يؤدي إلى تخلف التربية ، وتخلف التربية يقود إلى نقد التراث الديني ، وهكذا يحصل دوران في حلقة مفرغة ، إذ يجري التنقل من المشاكل الثقافية إلى السياسية إلى التاريخية ، دون حسم مشكلة من هذه المشاكل )<sup>(2)</sup> ، لأن بناء الوعي الاجتماعي الايجابي تجاه ضرورة

والعروة الوثقى ، في الانتماء)<sup>(5)</sup> ، في ضوء ذلك كله لابد من ( لم شمل النخبة المثقفة ، وإعادة قنوات الحوار بين فئاتها المختلفة ...، وتحاشي الانزلاقات إلى القضايا الجانبية واستثارة الحساسيات دون وعي منا بخطرورها ، حتى لأتغيب عن أنظارنا القضايا الأساسية ، ومن ثم لابد من التصدي للروح السلبية وفقدان الثقة التي تعاني منها معظم جماهير أمتنا العربية في ظل أوضاعنا الراهنة)<sup>(6)</sup> .

### 3- إرادة قوية للتغيير:

إن التطلع نحو تغيير ما في جامعاتنا من تقوقع وترهل وجمود ورتابة ، ومن ثم نقل برامجها من الرفوف إلى ملامسة الواقع، وكذا العمل الجاد لإذابة الحواجز الفاصلة بينها وبين الحراك الاجتماعي وقضايا التنمية ومتطلباتها من دراسة وبحث ومقترحات ، ومن ثم التوجه مع كل القوى الاجتماعية والسياسية والقطاع الخاص لمعالجة الظواهر السلبية التي تصبح مع مرور الزمن الكافي لا استشرائها وتسليها إلى مفاصل المجتمع أمراضا قاتلة إن لم يتم تشخيصها ووضع الحلول المناسبة لها قبل أن تخرج عن السيطرة ، وتتحول إلى مرض عضال يصعب علاجه وتزداد مخاطره أكثر فاكثراً ، واشتراك كل عناصر المجتمع في خطواتها ضرورة نحو تأصيل رؤى ثاقبة تذيب ما يعترض طريق المجتمع وعلاقة الجامعة به.

كل ذلك يستلزم تفاعل المثقفين والإعلاميين وعلماء وباحثين ، وسياسيين من المؤمنين بضرورة التغيير ، إلى جانب أساتذة الجامعات وقياداتها وطلابها ، بشرط : ألا يكونوا قد ساهموا في فساد الجامعات وخراب دورها وآلياتها وتعطيل خططها تجاه المجتمع عندما أوكل إليهم مهام تفسير الجامعات أكاديمياً وإدارياً على أن تضع الدولة إمكانياتها المادية والمعنوية لإنجاح ذلك التغيير .

تحديد الإطار المرجعي لمنظومة القيم الاجتماعية التي تنظم السلوك اليومي للناس ، وتحرر ولأهم المذهبي والمناطقي والقبلي والحزبي ليكون ولأهم بعد الله تعالى للدولة حتى تنضبط العلاقات داخل المجتمع ويأخذ القانون والنظام مكانه الحقيقي في إدارة شؤون الناس وحمايتهم من العبث والفساد ، لأن المنظومة المرجعية تعتبر ثمره لتطور موضوعي وتاريخي للثقافة ذاتها داخل المجتمع، ومن المعروف أن الولاء والشعور الأخلاقي بضرورة إعادة صناعة الوعي الجمعي والتغيير لكون ( الشعور الأخلاقي مثل الولاء لا يمنح عن طريق الأوامر ولا عن طريق استعمال القوة، وإنما يتطور مع الزمن ويعكس علاقات الأخوة والتضامن والتوَادد )<sup>(3)</sup> .

إذا أردنا أن ينجح مشروعنا التوعوي وصناعة الوعي من أجل التغيير الشامل، يجب علينا في المقابل أن نقوي ارتباط المجتمع بروية دينية سليمة غير مستوردة أو مشوشة بالأفكار المصلحية أو السياسية أو المذهبية التي يروج لها هذه الأيام ، إذ (لا بد من وجود عقيدة جامعة تجمع الكل، وإطار للتعاون والتضامن، فإذا صار الدين عقيدة باردة وصارت الأخوة مجرد كلام تلوكه الألسن ، كما يحدث اليوم لبعض الدول العربية والإسلامية ، وصار التضامن مجرد عواطف ، فإن الشعور الأخلاقي يمكن أن ينحدر وينام )<sup>(4)</sup> ، لأن وصول الوعي إلى النسبة المرجوة يرتكز أساساً على خلق ذلك الشعور الأخلاقي باتجاه التغيير كضرورة حيائية لا يمكن التخلي عنها . ولكي يتمكن الوعي من قلب مجالات التفكير والحركة باتجاه الثقافة الإيجابية القابلة للآخر والمتعايشة معه لابد من وجود ضغط اجتماعي باتجاه الجامعة لضمان ( دور الجامعة فيما يعرف بقضايا الصالح العام وقيم التماسك الاجتماعي ، والوحدة الوطنية ،

إن إرادة التغيير القوية والفاعلة لدى قيادة الجامعات اليمنية تعد هي القاعدة التي تحتاجها لتخرج من عزلتها وتنتهي الجفاف المزمّن بينها وبين قضايا المجتمع ومن ثم تعمل على مواجهة تحديات التخلف والجهل في مجتمعاتنا العربية ككل، ما لم تكن الإرادة القوية هي طاقة الوعي والتفكير والحركة نحو التغيير ، ستبقى خططها عبارة عن مجموعة من الرموز المستعصية على الفهم والإدراك ولن نذهب بعيداً عن المعادلة الإلهية في قضية التغيير وهي أكثر دقة في التشخيص والعلاج من كل النظريات والأفكار لكون التغيير لابد وأن تسبقه إرادة ذاتية وقناعة متكاملة وإلا انتكس التغيير وتحول إلى تآكل ذاتي ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ (سورة الرعد الآية 10) ، وقال تعالى : في آية أخرى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ( سورة الأنفال الآية 53) ، لأن طرفي المعادلة في مسألة التغيير لابد وأن يتوافر وبانتظام شديد وتلازم أشد .

شهدت الجامعات اليمنية تغيرات كبيرة وزيادة في العدد والتوزيع الجغرافي في العقدين الماضيين لكنها تغيرات مرتبطة بالمباني والتوسع الأفقي فقط ، لم تكن تغيرات ذات طابع علمي وأكاديمي وإعادة نظر وفحص وبحث ودراسة في المناهج وطرق التدريس والوسائل المساعدة في زيادة المعرفة وتنشيط المعلومة وتطويرها ، وإنما كانت حسب الظروف المرحلية التي يمر بها مجتمعنا من قبيل الإضافة أو التجميل لاستيعاب الأفواج الجديدة القادمة من المناطق والمحافظات الأخرى التي تشهد تزايداً عاماً بعد عام، الأمر الذي جعل التغيير عبارة عن صحوة فجائية ، ومن ثم العودة ثانية للنوم والأحلام الوردية . لا يمكن أن تخلق إرادة التغيير العلاقة الحيوية الفاعلة

والمطلوبة بين الجامعات والمجتمع ما لم نؤمن جميعاً بحاجة الحاضر للتغيير في الوعي والتفكير والسلوك والتعاطي مع الواقع وحاجاته ، والعمل المستمر من أجل الإصلاح والتقييم الموضوعي لما ينبغي فعله ، نعمل بشكل مستمر من أجل تغيير المفاهيم والمصطلحات القيمة المغلوطة التي استتبنتها التربية الخاطئة والتعبئة الخبيثة المؤدلجة في أعماقنا ووعينا وتفكيرنا وعلاقاتنا ببعضنا البعض ، وتلاشت بسببها فعالية وجاذبية وقوة الهوية ودواعي التميز والتفرد التي تعد أهم ما يدفع الإنسان إلى قهر الضعف ورفض الاستسلام لواقع ملوث بالفوضى والفساد والجهل والتخلف .

نصل إلى حقيقة مفادها أن التغيير الاجتماعي يرتبط عضوياً بإرادة التغيير الجمعي والمؤسسي التي تبدأ بالأسرة والمدرسة والمسجد والجامعة ، والانتقال إلى البحث الجاد لتشخيص الظواهر المزمنة التي أعاقتنا زمناً طويلاً عن النهوض ودفع عجلة التطور ، هذه الظواهر سببت تآكلاً في ذاتنا الاجتماعية و القيمة والمؤسسية ، وأكسبنا تخلفاً في مناحي حياتنا ، هنا يتمحور ويتشكل دور الجامعات اليمنية في وضع المعالجات الجذرية عبر التجديد والتطوير في المناهج الدراسية سواء في مناهج التربية والتعليم الاساسي والثانوي او في المناهج الدراسية لكتلياتها المختلفة .

إن التعليم المنفصل عن الواقع والبحوث النظرية الاستهلاكية في جامعاتنا أصابت هي الأخرى العقلية الجمعية في مجتمعنا بالترهل وثقافة اللامبالاة، الأمر الذي اثر سلباً في تفاعل الباحثين مع التغيير الاجتماعي ، أو التطرق إليه نظراً لعدم التفاعل الاجتماعي معه ، إذا ما اقترنا أكثر في اتجاه البحث العلمي في جامعاتنا نجده و للأسف الشديد أشبه بالنهر الراكد دوماً لم يجد من يحركه أو يساعده على ممارسة حرية التنقل ، إن السبب الحقيقي معلوم للجميع : هو



افتقار البحث العلمي لإيمان وجهد وتفاني الباحث ، ومن جهة أخرى افتقار الباحث للدعم المالي الذي يتجاوز به الحاجات اليومية ويعمل على استقطاب العاشقين للبحث العلمي وهم في مجتمعنا وجامعاتنا كثيرون وأصحاب قدرات ممتازة وعقول مبتكرة ، لكنهم عطلوا من قبل بؤر الفساد والتخلف الذين كانوا ولازالوا على مدار التاريخ وحتى اليوم سببا في تردي مجتمعنا وفساده وجهله وانغلاقه وتخلفه.

### المبحث الثاني:

### أهمية البحث العلمي في تنامي الوعي وتحقيق الأمن الاجتماعي:

#### 1- البحث العلمي والوعي الاجتماعي :

إن البحث العلمي هو البوابة الرئيسية لتوجيه أنظار المجتمع إلى المشاكل والأزمات والأخطار المحدقة التي تترصد به ، ومن جهة أخرى شد انتباهه للنتائج الإيجابية التي أحدثتها البحوث والدراسات العلمية الرصينة ، وتوجيهها نحو تغيير ظروف ومجالات الحياة ، ورفع معدلات الإنتاج ، ليكون الحاضر أفضل ومن ثم التنبؤ بمستقبل يمكن الأجيال القادمة من العمل والانتاج ، كذلك فإن صيانتنا لقيمنا على أساس من الحق والعدل والعلم والمساواة ، ليس ذلك فحسب ، بل و بحرية تستلزم انفتاحاً في الاتصال مع الآخر والتعاون معه ، كما تستلزم توافر الحريات السياسية والحقوق المدنية باعتبارها شرطاً محورياً لهذه العملية ، علاوة على هذا فإننا نريد حرية تعبير غير مقيدة وفي الوقت نفسه منضبطة بقوانين رادعة تحفظ للجميع حقوقهم، وخياراً ديمقراطياً لا رجعة فيه ، حتى يتسنى لنا جمهور الباحثين والدارسين ( أن نعبر صراحة وعلنا عما نراه ذا قيمة ومن حقنا في المطالبة بالاهتمام بما نقول <sup>(7)</sup> وما نطالب بإصلاحه وتغييره. لابد من إحداث هزات استشعارية لوعي وتفكير

المجتمع ، عبر النزول الجماهيري من قبل المتخصصين الى المساجد والنوادي والمنتديات والمراكز الثقافية المتنوعة والمدارس الحكومية والخاصة ، وعبر وسائل الإعلام المختلفة وغيرها من قنوات التواصل مع المجتمع ، قصد تحسيسه وإشعاره بضرورة التفاعل مع ما تطرح من حلول للقضايا والظواهر المعيقة لنهوضه وتطوره ، والخطوات التي تتخذ من أجل تحسين معيشتة، وولوجه عصر الحركة المعرفية والصناعية والتكنولوجية ، واستفادته من الثورات الإنسانية في مجال الاقتصاد والمعلوماتية ، بالتأكيد فإن الجماهير ستتفاعل مع ما يطرح ، ويتكون لديها وعي كبير تجاه تلك الخطوات الحقيقية والواقعية ومطالبة المجتمع بإصلاح مؤسسات الدولة ومرافقها والمؤسسات الأكاديمية والعلمية كالجامعات ومراكز البحوث ، والمدارس والمعاهد المختلفة ، والعمل من أجل التغيير الشامل .

لابد من تلازم الأبحاث العلمية ، الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية من حيث استهداف المجتمع كواقع وممارسة ، (ان هذه الصلة الوثيقة تفرض على الجامعات ان تحدث دائما في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها تغيرات تتناسب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع المحيطة به ، وكما ان الجامعة اكثر التحاما بمجتمعاتها ، كما هي اكثر قدرة على الاستجابة الى مطالب المجتمع ، وهذه العلاقة تفرض على التعليم الجامعي ان يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم واماله م بحيث يصبح الهدف الاول للتعليم الجامعي تطوير المجتمع والنهوض به الى افضل المستويات العلمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية ..الخ<sup>(8)</sup> ، يتم ذلك من خلال تلك الأبحاث سعياً لخلق تأييد جمعي تجاه الحلول العلمية القادمة من جامعاتنا للمشاكل والقضايا التي أوقفت حركة الإنسان

يحتاج إليها العلماء والمهندسون ومساعدتهم .  
ينقسم الاجتهاد العلمي إلى أبحاث بحثية وأخرى تطبيقية . الأبحاث البحثية تنتظر في المواد والمظاهر الطبيعية للتعرف على خصائصها ، نتائج هذه الأبحاث بعيدة المدى حيث يستدعي بعضها عشرات السنوات ، أما الأبحاث التطبيقية فتتركز على تحسين خصائص المواد والثروات الطبيعية والمصنوعات والآلات التي يستخدمها الإنسان (11) .

كم نحن بحاجة الى الدفع بعجلة البحث العلمي ، وفتح افاقه امام علمائنا في كل التخصصات والمجالات لأن المرحلة تستدعي تطوير الإنسان ، حيث ( بات من المعلوم أن الجامعات لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى ، كون تلك العلاقة تقوي المهارات وتذكي الابتكار لدى الفرد نظرا لما للتعليم الجامعي من أبعاد اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية ، فضلا عن كونه عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان ومكان وجيل معين (12) .

لذلك فان الاهتمام بالبحوث الخاصة بالعلوم البحثية في الدول الناهضة والمتقدمة تدعمها الدول لكونها ( تتطلب المدى الطويل ، اما الأبحاث التطبيقية فيدعمها القطاع الخاص بقيمة تزيد على ضعف ما تخصصه الحكومات في بعض الحالات ، يختلف الوضع في العالم العربي ، لأن القطاع الخاص لا يدعم الأبحاث العلمية محليا لأنه يعتمد أساسا على نتائج الأبحاث خارج العالم العربي ، في الوقت نفسه ، الميزانيات التي تجدها الحكومات للبحث العلمي تقل عن نصف في المائة من الدخل العام ، أما في الدول المتقدمة فتصرف الحكومات أكثر من 2% من ميزانياتها على الأبحاث .

هذا الفارق يشرح سبب تأخر العالم العربي في مجال

داخل مجتمعنا بعد ما عطلت قدرات عقلية وإمكاناته الفكرية ، لأن فكرة استخدام العقل والتفكير المنظم ، والبحث العلمي الجاد لتحديث المجتمعات سيكون أفضل وأكثر قبولا للنهوض بها، لأنها كانت عاملاً قوياً و محركاً للبشر في كل المجتمعات - ولا تزال حتى الآن - و إذا كان الماضي لا يستطيع أن يغيره احد فان الحاضر حق لنا أن نبنيه ونتعهد بإصلاحه ، (ويمكن أن يتحقق هذا بان نقيم اختياراتنا على أساس العقل ، ومن اجل ذلك فنحن بحاجة إلى مؤسسات تعمل على النهوض بأهدافنا والتزاماتنا القيمة، ونحتاج بعد هذا إلى معايير سلوكية والي قدرة على الاستدلال العقلي بما يسمح لنا أن ننجز ما نحاول انجازه ) (9) .

وحتى تجد الأفكار المطروحة والحلول المناسبة طريقها لإحداث وعي اجتماعي بضرورة التغيير والإصلاح الاجتماعي ، وأهمية هذه البحوث والدراسات في رفد ذلك التغيير والإصلاح ومن اجل حساسية القرارات الاجتماعية بشأن تنمية وتطوير الافضليات والمعايير الفردية يتعين في هذا السياق ، (أن نولي أهمية خاصة لدور المناقشة و التفاعلات العامة في ظهور قيم والتزامات مشتركة ) (10) ، وحوارات مفتوحة عبر كل الوسائل والقنوات الرسمية والاجتماعية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني تعزز التفاعل الاجتماعي وتنمي وعي أفرادها تجاه ضرورة التغيير وحل المشاكل التي تقف أمام نهضته وانضمامه إلى قائمة المجتمعات المتقدمة علمياً ، اقتصادياً ، معرفياً ، وتكنولوجياً .

من المؤكد ان ( أحد الأسباب الأساسية لتخلفنا هذا هو عدم توافر دعم الأبحاث العلمية على جميع المستويات وفي كل الدول العربية ، الدعم المطلوب الذي تحتاج إليه البنية التحتية للبحث العلمي أي المعامل والمصانع ، إضافة إلى المواد والأجهزة التي

في تلويث عقول أجيال بأكملها دون أن تتحرك أطياف المجتمع لتسد تلك المنافذ المتهترئة في ثقافتنا ، المنغلقة على نفسها والتي تدعي أنها ثقافة الإسلام وعصارة الدين الحنيف ، مع أن تلك الثقافة المريضة بالمصالح والأحقاد والضغائن والكراهية واللا تعايش واللا تسامح مع الآخر ، لا تمت إلى حنيفية الإسلام وسماحته بصلة، بل هي نتاج تربية حاكمة في غرف مغلقة لا تعرف النور وتخاف من العقل وصحته وتأثيره وتغييره وعلاجه .

إذا كانت الجامعات قد تخلت قهراً عن دورها في تشخيص ومعالجة ظواهر التطرف و العنف في مجتمعنا ، فإننا نطالب بإعادة دورها من جديد للفعل والتأثير وطرح أدوات وأساليب ووسائل وآليات التغيير الاجتماعي بصورة متزنة غير قابلة للمساومة او الانشغال بالقضايا الهامشية ، ومن ثم تعمل جاهدة لتفعيل البحث العلمي الموضوعي الذي افتقدناه ، ليقوم بفعله ويؤدي دوره كي تتم المعالجة قبل أن تنتامي تلك الثقافة المريضة التي تمتن العنف ويترى أبنائنا في الغرف المغلقة عليها ، وتجدها انصارا ومنابر في جامعاتنا ومساجدنا ومدارسنا ومنتدياتنا ومجالسنا وبيوتنا وغرف نومنا، وتستحوذ أمام أعين الجميع على عناصر القرار وتسيير المجتمع.

عندها ستتحول الأمور إلى ما هو أسوأ مما نحن فيه اليوم، وتغدو الجامعات منابر هدم ومسالخ فكرية وحلبات للصراع والاقتتال المذهبي والمناطقي وتخريج اليائسين من الحياة وليس المحبين لها ، عندها لا ينفع البحث ولا الدراسة لأن صاحب الرأي الأول والأخير هو الوكيل المعتمد للخطاب المناطقي والسلالي معهم موزع الفتاوى القاتلة للمجتمع والدين معا ، لذلك فإن اتساع رقعة الحريات العامة وحرية التعبير على وجه التحديد يساعد على تجفيف منابع

البحث العلمي ، وذلك لا يسمح بالمشاركة فيما يجري في العالم من اختراع ونتاج ما يستخدمه الناس ، يلزم لتغيير الوضع الحالي إيجاد وسيلة لدعم البحث العلمي ، إلى أن يأتي اليوم الذي تضاعف فيه الحكومات ميزانيات الأبحاث ، والتي يلعب فيها القطاع الخاص دوراً متميزاً في دعم البحوث التطبيقية مستقبلاً .

لابد اذن من خلق وسيلة لسد الفراغ ودعم البحوث التطبيقية التي تساهم في ازدهار الاقتصاد الوطني وازدياد فرص العمل للجيل الصاعد وإنتاج ما فيه منفعة للناس<sup>(13)</sup> .

2- ثقافة التطرف ورفض الآخر تعيق تنمية الوعي الاجتماعي :

إذا أردنا أن نفقح المجتمع اليمني بأهمية الثقافة الوسطية المتوازنة التي تحمل قيم التسامح والتعايش مع الآخرين في حياة المجتمع حتى لا يصبح منتجا طبيعيا لثقافة التطرف والعنف ورفض الآخر والتي تسببت في كل مراحل الصراع التي توالى عليه ، فلا بد من تضمين حملة التوعية الشاملة صوراً حية لتلك الثقافة الموبوءة وما تخلفه من صراعات ودمار وفرقة وتشطي في النسيج الاجتماعي ، كل ذلك يحدث في غياب الوعي الثقافي المتفاعل بين كل الطبقات والشرائح وصحوة المؤسسات الثقافية أو المعنية بالخطاب الثقافي .

في المقابل الموضوعي لابد أن نعطي الجامعات الى جانب الاستقلالية المالية والادارية حرية البحث والدراسة والتشخيص، ومن ثم الحركة الغير محدودة داخل المجتمع ، في ظل ما يعرف بحرية التعبير والتفكير والمناقشة والطرح ، والدعوة الصريحة إلى تغيير مرحلي لبعض الصور والمسميات والمفاهيم والأفكار ، سعياً إلى نبش الثقافة الموبوءة التي تسببت

العنف والثقافة المناطقية المريضة من وعي وعقول وتفكير الأجيال ، في الوقت نفسه لابد من غروب الاستبداد وحكوماته وذهابها إلى غير رجعة ، لأن المجتمع سيفتح منافذه وحواسه ووعيه وتفكيره للنور ، للعلم ، للعقل ، للبحث العلمي والدراسات الهادفة ، فلا بد وأن يتجه المجتمع والدولة إلى الجامعات لمنحها الاستقلالية الكاملة وتوفير الحماية اللازمة لكل مكوناتها المادية والبشرية ، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها ، حتى تتمكن من صناعة وتشكيل جسور المرور نحو الإصلاح والنهوض والتطور وصناعة ثقافة الحاضر المبنية على الوسطية والاعتدال والتوازن النفسي والخلقي وإشاعة ثقافة الحوار النافع مع الذات والآخر .

إن دور الجامعات حيال ثقافة التطرف والعنف تبدأ في ( تحديد الأرض التي نقف عليها وذلك لا يعني جاهزية الحلول للمشاكل الراهنة ، فما من احد يقول ان ذلك يكفي المؤمنين شر القتال ... ، فليبدأ الحوار حول :هل يمكن أن نفهم المشاكل الراهنة في بلادنا بمعزل عن فهم تاريخنا والسنن التي تتحكم بمساره، أو بمعزل عن المعتقد الذي نؤمن به، والأفكار التي نحملها، والمفاهيم الأساسية التي نأخذ بها، والمنهجية في البحث والمعالجة التي نطبقها، والأهداف التي نراها غاية أعمالنا أو غاية مسار الإنسان؟ )<sup>(14)</sup> ، كل ذلك لابد وأن يؤخذ بالحسبان.

نحن بحاجة إلى ارادة وقدره قوية ومستميته لإعادة البناء الثقافي للمجتمع حتى يستطيع التخلص من أي مدخلات غريبة على بيئته ، وكذا قدرة كبيرة على استنبات وتأسيس قاعدة للحياة المنتجة الفاعلة المؤثرة ، التي تساعد الفرد والجماعة على التخلص من شبح الفقر والعوز والحاجة التي يستغلها فيهم أصحاب الأفكار القاتلة ، ولن يكون ذلك إلا

بمحاصرة التخلف والجهل والفقر حتى نستطيع أن نحاصر ثقافة التطرف والعنف ، ولن يبدأ ذلك الحصار إلا من حرم جامعاتنا ومساجدنا معاً ، والأول هو المكلف بإعادة الاعتبار والتفاعل الايجابي للثاني بعدما أغلق حرم مسجدا على همسات في غرف جانبية منه تلعن النور وتستنهجن العقل والتفكير ، تتأمر على الحياة بدلاً من تنميتها ، ما علينا إلا القيام بتعريض تلك الأفكار المريضة لشعاع النور ، ومن ثم تطعيمها بحب الحياة التي هي بوابة الآخرة .

بالتأكيد فإن البحث العلمي يعد الطريق الوحيد الذي سيوصلنا إلى العلاج الناجع ، ومعرفة مسببات وجود وتنامي ثقافة التطرف والعنف ، وازدياد معدلات الفقر، وشيوع الجهل، والتخلف ، ولن يستطيع المجتمع التخلص من هذه الآفات إلا من خلال دعمنا وحمايتنا للحريات الخاصة والعامة، وتعزيز الثقة بالمواطنة الصالحة، وتصحيح الفهم المغلوط للدين وقيمه وتعاليمه ، وإيقاف أي انتكاس قد يصيب التربية على القيم في مجتمعنا، كل ذلك سيمكن ويعطي للبحث العلمي دوره الفاعل وقدرته على إحداث تغييرا جذريا في وعي وتفكير و سلوك المجتمع ، ويدفع في الوقت نفسه قيادته نحو الإصلاح الشامل.

#### المبحث الثالث:

**دور الجامعات في حل إشكالية الهوية وتعزيز ثقافة الانتماء:**

**1- من أجل تربية وسطية تعزز الانتماء الوطني للأجيال :**

يستغرب البعض من طرح مثل هذا الموضوع في وقت هو أيضا استثنائي بالنسبة لبلادنا ، حيث ينجر التفكير إلى مريعات مستقلة تكاد تكون متنافرة بسبب ما أقحمت فيه منطقتنا من كوارث ومشاكل إقليمية ودولية ، كان أهم تلك الكوارث على أمتنا الإسلامية

التربوية والعلمية لتصبح عالية المهارة جيدة الإعداد واسعة المعرفة مؤمنة بأهمية دورها وواجبها الوطني في نهوض وازدهار المجتمع ، بشرط ان تكون متشعبة بالتربية الوسطية وحب الحوار والتعايش والتثاقف.

إن النضج في الوعي والتفكير والممارسة الاجتماعية لا تنتج إلا عن تربية متزنة ووسطية ، تشكل أساسا موضوعيا لعلاقة الفرد بالأسرة والمجتمع ومؤسسات الدولة والنظام والقانون ، ومن ثم تجعله يتحمل المسؤولية تجاه قضايا وهموم وطموحات المجتمع الذي يعيش فيه وينعم بدفعه وعنايته وحمايته ، وبغير التربية الوسطية المنظمة والقائمة على ميزان الحقوق والواجبات يستحيل تفاعل وانسجام وتعاون الفرد والجماعة مع خطط وبرامج وقوانين ونظم الدولة ، لأنها ستكون عبارة عن أفراد وجماهير متشاكسة متقاطعة متدبرة متفارة متخلفة وغير قادرة على تشكيل وامتلاك مفاتيح الوعي بأهمية النهوض الاجتماعي ، والتطور المعرفي والعلمي والحضاري في زمن لم يعد فيه مكانا لمتخلف أو متردد .

إن الجامعات في بلدنا هي صاحبة الدور الأساس الذي نفتقده وننتظره في الوقت نفسه ، وهي المعمل والمخصب الحيوي الذي سيعيد تشكيل الحاضر وفق مشروعنا النهضوية المنتظر ، ليكون صالحا للعبور إلى حاضر مزدهر نامي ومتطور ، يعتمد على قدراتنا وكفاءاتنا الوطنية ، اننا نتطلع إلى تكامل وتعاون وشراكة دائمة بين جامعتنا اليمنية في البحث العلمي والحراك المعرفي والثقافي ، والتنمية البشرية المستدامة ، كل ذلك لابد من ان توازيه نظم ولوائح تمتلك قدرا كبيرا من المرونة والشفافية والموضوعية والواقعية والنزاهة ، حتى لا نتعثر مرة أخرى فينعكس ذلك سلبا على أجيالنا التي تنتظر من جامعاتنا تكامل وتعاون كبيرين ، لان ذلك سيعزز ثقة المجتمع

والعربية منها على وجه الخصوص أحداث 11 سبتمبر 2001م ، وجرنا إلى معارك وميادين غير متكافئة ، مما سهل على الآخر التندر بنا والتطاول على مقدراتنا المادية والمعنوية والروحية ، لكن الأمر جد مهم وعلينا تركيز وعينا عليه ، وضبط بحوثنا العلمية المشتركة باتجاهه نظرا لأهميته في حاضرتنا ومستقبلنا ككل ، وعلى الجميع التحرك باتجاه العمل الواقعي والميداني التطبيقي الملاصق لحياة الناس .

أصبح الوقت ضروريا لتنشيط مشروعنا الشامل في إصلاح الاعطاب الكثيرة في مسار جامعاتنا ومشروعها الأكاديمي وتطويرها للبحث العلمي وتوسيع مجالاته ، ومن ثم ترسيخ ثقافة الشراكة المؤسسية بعيدا عن التعبئة المناطقية التي لم تخلف سوى التوقع والتآكل الذاتي ، سعيا لمساعدة وحماية بعضنا بعضا ، ووقاية واقعنا وأجيالنا من الكوارث والعبث اللاديني واللا أخلاقي واللا إنساني بعواطفهم وانتمائهم الروحي والجغرافي والحضاري.

لذلك أصبحت الحاجة والضرورة الدينية والعصرية والأخلاقية والحضارية والعلمية والمعرفية من الأهمية بمكان كي تدخل جامعاتنا في شراكة حقيقية ملموسة في واقع الحال ، من أجل التكامل في جوانب ونظم متعددة ومتشعبة ، يمكن تنشيط ذلك التكامل الحيوي تنظيرا وتطبيقا وبحثا ودراسة ميدانية ، بتتبع مشاكل وقضايا وحاجات المجتمع ومتغيرات الحياة العصرية معه ، كون استنهاض الجامعات اليمنية للقيام بدورها ورسالتها يمثل بوابتنا إلى النهوض والتطور والإبداعات ، ورعاية وتشجيع المواهب القادرة على الاختراع والإبداع ، سعيا لتغيير أوجه الحياة كلها ، من أجل ذلك على جامعاتنا تحمل المسؤولية الوطنية والواجب الإنساني بإصلاح وتغيير وتجديد نظامنا التربوي والتعليمي والثقافي ، لأن ذلك سينعكس مباشرة على المخرجات

( البقرة : 30 ) ، وتلك الخطوة الجريئة والمدرسة ستخدم جامعاتنا ومجتمعنا على السواء ، وستزيد وتقوي خبراتنا وقدراتنا الذاتية على العمل والتجديد والتغيير ، والتوصل إلى إبداع وسائل وطرق جديدة سليمة ونافعة تساعدنا على كيفية اقتلاع التخلف الاجتماعي في بلدنا ، ومن ثم السعي المدروس للتجديد في المدخلات والمخرجات التربوية والتعليمية معا بشكل إيجابي وفق قيمنا ومعتقداتنا الإسلامية.

سنجد أثار مشروعنا النهضوي في تغير الإنسان وعيا وسلوكا وتوجها وعملا واتقانا وطموحا وتفكيراً وإبداعاً وحبا وتقانيا اجتماعيا غير مسبوق ، في الوقت الذي سيعمل على تقوية ودعم وتجديد وتطوير مكونات النسيج التربوي بشريا ومعرفيا ، منهاجاً ووسائل ، يساعده في الوقت نفسه على التنوع والبحث والإصلاح والتواصل المستمر، كل ذلك العمل القائم على التكامل الواقعي الملموس سينتج تربية علمية ومنهجية خالية من مكونات ودوافع وحاضنات الغلو والتطرف ، وسنحمي مجتمعنا من هستيريا الإرهاب وعنفه الأعمى ، وكوارثه التي لا ترحم أحد .

لماذا إذا لا تتكامل جامعاتنا لتشكل الأسس والقواعد والمناهج والطرق الوسائل التي تساعد مجتمعنا على التغير والبحث الجاد عن مقومات التربية الصالحة للدين والدنيا معا ، ومن ثم الخروج من مأزق التآكل الذاتي وتضييع الجهود والإمكانات في غير مكانها الصحيح ؟ ، سعيا للتخلص من الأمراض والعثرات والمفاهيم التي أعاقنا نظامنا التربوي والتعليمي ، ورسبت فيه آفات ومهالك ومنعرجات واضطرابات نفسية وخلقية وإنسانية ومعرفية ، فانعكست سلبياته وعثراته وقصوره واضطراباته على وعينا الاجتماعي وشوّهته جهارا نهارا ، فآثر ذلك على جوانب حياتنا كلها ، فكان التخلف والجهل المركب والقصور في

بالجامعات ودورها ، وستساعد في اصلاح ما كنا عاجزين عن إصلاحه وإعادة بنائه بما يتناسب والعصر ، مما يجعلنا محط احترام وتقدير الأجيال . لنبدأ العمل والتكامل معا من اجل النهوض بالتربية لأنها صمام الحياة وبوابة الرقي والاضافات الملموسة في الواقع علميا ومعرفيا وتكنولوجيا...الخ ، لكون التربية كنظام وحاجة إنسانية مطلوب إعادة النظر فيها منهاجاً وطريقة ووسيلة وأسلوباً ومعلماً ، وقبل ذلك كله حزمة من القيم تترسخ في وعي الأجيال يوماً بعد يوم ، تظهر جلابة في سلوك الفرد وعلاقاته بمجتمعه ، وتفاعله مع كل طموحاته وتطلعاته ، تجعله منسجماً معه ومحبا لكل مكوناته ومعتدا بذاته وقدراته ، نضع أهدافا واقعية ونرسم خارطتنا العملية بموضوعية وتجرد ، نبحت في كل مفردات وتفصيل التربية السليمة ونتعامل معها بمسؤولية وطنية وإنسانية وأخلاقية ، بعيدا عن سلبية العواطف ، أو الانتصار لقيم تربوية خاطئة ، أو الاهتمام بخبرات تربوية تجاوزها الزمن ولم تعد صالحة لعصرنا ، أو الحرص المبالغ فيه فيما يخص المخزون الثقافي المتشعب بالرفض للآخر والنقمة عليه لمجرد الاختلاف معه في الرأي أو الدين أو الحضارة ، أو الميل إلى القراءة القاصرة المبتورة دون استيعاب لمقاصد الشريعة وسماحتها ووسطيتها وصالحها لكل زمان ومكان وإنسان .

إن الدعوة إلى هذا التكامل تنطلق من إبراز دور جامعاتنا وقدرتها على تشكيل منهج عملي وواقعي للتغيير والتحديث بدرجة يحترمها الجميع ، كون ذلك غدا من الضروريات الملحة جدا ، لأن منطقنا من حيث الجغرافيا والزمن والتاريخ والحضارة والرسالة شكلت مدار الحركة والتجديد والتغيير الإنساني ، تحقيقا للخلافة الإلهية على هذه الأرض ، قال تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾

فهم وإدراك العصر ومتطلباته، وإشاعة ثقافة التسبب واللامبالاة، مثلما نمت وازدادت ثقافة الفساد الاجتماعي، ويقاؤنا في مرتبة المستهلكين لإبداعات ومخترعات وقدرات الآخرين وتفوقهم العملي والمعرفي والتكنولوجي والحضاري، والسبب أننا لم نهتم بنظمنا التربوية والتعليمية التي تشكل التروس المحركة لكل نهضة وتطور وتميز وإبداع، لنعمل معا في فهم وتفسير وتطبيق وتربية أجيالنا بما يتناسب ويتناسب ويجسد قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنُكَوِّثُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: 142).

لابد إذن من وضع خطة مشتركة تستجيب لأهدافنا التكاملية وتضع الحلول لكل المتغيرات بعيدا عن الإفراط أو التفريط، تأخذ حقها من الحوار والنقاش المؤسسي، تبتعد عن المغامرات والمكابرات والتفكير الجامد المترهل والمتجاوز عنه، تستفيد من الإيجابيات في تجارب البلدان حتى الآن، تعترف أين أصبنا وأين أخطأنا، أين نجحنا وأين تعثرنا، بقصد تحقيق تراكم وتواصل في الخبرة والمعلومة والطرق والوسائل، قد نجد صعوبة ومشقة في مواجهة أخطائنا والاعتراف بضعفنا وقصور خبرتنا وأدائنا، لكن شعورنا بأهمية ومسؤولية تكاملنا، وتطلعنا إلى إحداث انعطاف نوعي وتطور ملحوظ ومراجعة صحيحة وهمة كبيرة في إصلاح أعطابنا، كل ذلك سيقودنا وسيدفعنا إلى الالتزام بالموضوعية والعمل المنظم، وسيمنحنا الشجاعة الكاملة لمواجهة ذاتنا المتهممة بالحقيقة وإن كانت مرة.

### 1- دور الجامعات في حماية وتعزيز الهوية الوطنية:

مما لا شك فيه أن للجامعات اليمنية دور في تشكيل وعي جمعي يساعد في حماية الهوية الوطنية، بدلا

من الدخول في معترك التشرذم والانقسام، الذي سيتسبب في أحداث إشكالية معقدة في البعد الثقافي للأجيال التي نعول عليها النهوض والتطور الاجتماعي وتخصيب الحاضر بالتغيير الإيجابي من أجل استشراف المستقبل، ففي الوقت الذي نتجه فيه المجتمعات لتحسين أجيالها من التشرذم وتوجيههم باتجاه العلم والمعرفة والإنتاج، والمساهمة في الإضافات العلمية والمعرفية والتقنية والصناعية، نتجه أجيالنا - وللأسف الشديد - إلى إقامة الحواجز وتشكيل الهويات المنطقية إن لم تكن القروية التي ينادي بها جمع غير من المهووسين بالصراعات والدماء، تلك الثقافة المريضة التي تتعاطم يوما بعد يوم تجاوزتها الشعوب وخلقت ثقافة العمل والتعايش والتسامح بعيدا عن براكين الصراعات التي نسعى إليها بكل ما أوتينا من قوة وإمكانات.

لذلك فإن توجيه انظار وعقول الأجيال باتجاه البحث العلمي حيث ( أصبح البحث العلمي يحتل موقعا أساسيا في استراتيجيات التقدم والحدثة ومواكبة العصر، بل وفي الدفاع عن الذات وحماية الهوية والمجتمع من الاخطار الداخلية والخارجية، ودعم البحث العلمي يقتضي في المقام الاول الاهتمام بالعلوم البحتة، وتخصيص نسب في موازنات الحكومات للإنفاق على البحوث والدراسات، وتوفير الأجواء الملائمة للباحثين والدارسين في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، حتى يتيسر للباحثين الانقطاع الكامل للحياة العملية في مناخ ثقافي يشجع على حرية البحث والتأمل والدرس، ولقد برزت أهمية البحث العلمي بصفة واضحة عند دول كانت تعاني من ازمات اقتصادية وتخلف، ثم تحسن أدائها الاقتصادي وارتفعت نسبة نموها ارتفاعا ملحوظا، ويعود اهم سبب لذلك هو الاهتمام بالبحث العلمي

**الخاتمة:**

إن الجامعات اليمنية لازالت تبحث عن دورها وذاتها ، ولم تخرج بعد من دائرة الفوضى والعبث السياسي والمناطقي ، الذي أسقط نفسه عنوة على وظيفة الجامعات اليمنية ووقف حراكها العلمي والمعرفي المطلوب ، وليس من السهل الخروج إلى رحب العمل الحر الغير مقيد في مجتمعنا ، لأن المماحكات السياسية والمناطقية تطل الجامعات من حيث التعبئة والتأطير وتهيج السخط الذي يشوش على الجامعة القيام بوظيفتها والاهتمام بخططها ومشاريعها البحثية وقد خلص البحث مجموعة من

**النتائج والتوصيات:****النتائج :**

لقد انصرف هذا البحث الى دعوة مفتوحة مفادها ان تحديد الاهداف للتعليم العالي والجامعات فضلا عن ترتيب نظام متكامل مستقل لهما ، يضمن الاصلاح والتجديد والاندماج في المجتمع الذي يؤدي بالضرورة الى تنمية القدرات والمهارات بالشكل الأمثل ، وذلك انطلاقا من منهجية تجمع بين تأثير الجزء (الجامعات) بالكل (المجتمع) والعكس ايضا صحيح ، ومن اجل ذلك فان الارتقاء بالتعليم العالي هو ضرورة ملحة يفرضها الواقع وبدون ذلك لا يمكن ان تتطور امة. وفي ضوء المستجدات والمتغيرات المتسارعة في العالم لابد من تحديد المشاكل التي يعاني منها التعليم بشكل عام والعالي منه بشكل خاص .

إن العمل الحزبي غير السوي في بلادنا حول ساحات الجامعات الى مرتعا خصبا له يستقطب فيها الشباب وينحرف بهم عن الحراك العلمي الذي ينبغي ان يندمجوا فيه بفاعلية وعقلية خالية من الصراعات والتأزم النفسي ، حيث تشوب الحزبية في مجتمعنا اليمني حالة من الفوضى والفراغ الأخلاقي وتهشم في الولاء

في أعمالنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضرورة فرضها العصران لم نأخذ بها لفظنا التاريخ لفظ النواة وصرنا مهدين في عيشنا وهويتنا ، بل وفي وجودنا<sup>(15)</sup> .

إن الاهتمام بتطوير التعليم ونظامنا التربوي ضرورة قصوى وقضية مصيرية ، لأن من لا يتقدم في هذا المجال حتما يتخلف ، وبالذات في عصرنا الراهن الذي تتسارع فيه الاحداث بوتيرة عالية لم تعرف من قبل أبدا ، لابد من تخليقنا للتعليم الذي نزداد من خلاله تأثيرا وتحكما في الواقع المعيش ، وتصبح اجيالنا قادرة على التعاطي مع المعلومات المتدفقة تعاطيا منتجا خصبا .

المتأمل في مناهجنا التربوية والتعليمية يجدها تعيد انتاج التخلف وترسخ الاغتراب الثقافي ، ونجد مساهمتها محدودة في تعزيز الهوية الثقافية والمحافظة عليها، لذلك فان نظامنا التربوية والتعليمية في اشد الحاجة الى التجديد والتحديث والتطوير المستمر ، حتى يكون التعليم منتجا وفاعلا ومؤثرا في حياة المجتمع ، لأن التعليم هو العامل الأقوى في ارتقاء الشعوب وامتلاكه لأسباب القوة ، لذلك فان التعليم القوي والهادف هو شرط لازم واساسي في صون الهوية الوطنية والمحافظة على الذاتية ، وضروري للمواجهة الحضارية وتحديات الحاضر والمستقبل .

علما بأن المجتمعات تحرص من خلال وسائل والتوجيه والتنشئة على غرس الهوية الوطنية الواحدة ، يساعد في ذلك المسجد والأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الاعلام وكل المؤسسات الرسمية، سعيا لإبراز الهوية الوطنية في نفوس الأفراد ، من اجل منع الانقسامات ، ونشئت الانتماءات والولاءات، بين أفراد الوطن الواحد ، وحتى لا يتم القضاء على ذاتية المجتمع وخصوصيته .



والدعم المادي والمعنوي ، بما يدفع بها إلى تحمل مسؤوليتها بجدارة واقتدار ، ولا يمكن إهمال ذلك الدور الحيوي والمفصلي أو التغافل عنه بحجة الاهتمام بأولويات الحاضر الغائب المزدهم بالكماليات ، حتى يتعاضد دور الجامعات في العمل من أجل تغيير وتحديث الحاضر، الذي هو بوابتنا الى المستقبل. إن دور الجامعات في تشخيص ومعالجة الاختلالات ، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية أصبح واجباً عظيماً جداً وخاصة عندما يكون المجتمع قد تحول إلى فريسة ضعيفة للفساد والتحلل الاجتماعي والتدهور الإنساني ، وتتأسى حاضره ومستقبل أجياله ، لأن الدور هنا يرقى إلى مستوى الجهاد في سبيل حياة الإنسان ونموها وتقدمها وتلك فريضة دينية ، إنسانية ، أخلاقية ، حضارية وتاريخية .

#### ثانياً : التوصيات

ضرورة تعبئة ودفع المجتمع اليمني لدعم الجامعات اليمنية بسخاء كبير ، ومن ثم احترام دورها الوطني ، والتربوي والتعليمي ، والأكاديمي ، والبحثي والريادي ، لنتمكن من خلق جسور حقيقية للنهوض والتطور الاجتماعي ، وترميم وإصلاح ومعالجة الحاضر والتأهب للعمل الجاد والبحث الموضوعي من أجل المستقبل. مطالبة الجامعات اليمنية القيام بدورها تجاه المجتمع واحترام مكانتها المرموقة وأن تعمل في المقابل على تطوير تلك المكانة بتحويل المجتمع إلى ميدانها الفعلي والعملية للأبحاث والدراسات ، والخروج من حالة التشرنق الذاتي والانحباس في إطار العمل المكتبي والتعليمي الذي تقادم عليه الزمن ولم يتم تحديثه حتى الآن .

الإيمان المطلق بأن البحوث والدراسات العلمية طريقنا إلى النهوض والتطور والنماء والتنمية الشاملة ، وجسرنا الوحيد إلى اصلاح وتجديد وتحديث حاضرننا ، شريطة

والانتماء الوطني ، ومحاولاته المستميتة للسيطرة على مؤسسات الدولة ، وتجبيرها لصالحه ومصالحه ، سواء أكان الحزب الحاكم أو المعارضة ، لأن الجميع لا يحتكم إلى ضوابط وطنية أو قانونية أو أخلاقية. لابد من أن تتحمل الجامعات اليمنية مسؤوليتها في صناعة الواقع الاجتماعي وتجديده بما يوازي تطورات العصر وحاجات الإنسان اليمني إليه ، وأن تسعى بكل طاقاتها إلى الحيلولة دون نمو ثقافة التطرف والعلو والعنف والتخلف التي تأتي لتهدم كل شيء حتى الوطن ، الأمر الذي يدعو الجامعات اليمنية إلى الخروج من حالة الانفصال الذاتي والموضوعي عن المجتمع ، والسعي لتشخيص مشاكل وقضايا وهموم المجتمع وطرح الحلول الناجعة ، والاندماج مع ما يدور في المجتمع من حوارات ومداولات وتطورات إيجابية .

إن البحث العلمي الذي مكانه وميدانه المجتمع يستطيع تمكين المجتمع والدولة من ادوات واساليب المعالجة الدائمة لما يعلق في الحياة الاجتماعية من أخطاء وتداعيات ، لذلك فإن دور الجامعات اليمنية يكمن في قدرتها على تحقيق أعلى أثر في التجديد والتغيير والإصلاح والتطور الاجتماعي ، ودفع مستوى الوعي الجماهيري إلى مستويات عالية حتى يتم استيعاب مفاهيم وثقافة التغيير وإعادة تشكيل الوعي الاجتماعي ، وارساء قواعد وقيم فكر موضوعي يستوعب التحديات المعاصرة . أصبح لزاماً على الجامعات اليمنية اشاعة ثقافة جديدة وعملية ، تكون قادرة على تخصيص وتلقيح عقول ومشاعر الأجيال بالقناعات الفكرية والثقافية التي تحصنهم ضد كل الثقافات المذهبية والمناطقية الداعية إلى التطرف والعنف والدمار ، مقابل ذلك لابد من إرادة اجتماعية قوية تستأصل وبشكل سلمي كل بؤر الفساد ، أو الاستغلال السلبي للطاقات البشرية داخل المجتمع. لابد من اعطاء جامعاتنا حقها من الاهتمام و الرعاية،

إعطاء الأكاديميين والباحثين المكانة اللائقة بهم في سلم الاحترام والتقدير الاجتماعي ، وعدم المساس بحريتهم الذاتية ، او الشخصية ، أو العلمية ، او البحثية ، وعدم التدخل في الطرق والاساليب التي يتبعونها في طرحهم وبحوثهم العلمية ، ضماناً لبقائهم في ولاء تام للحقيقة المطلقة وخدمة وتطوير البحوث والدراسات العلمية بشكل مستمر .

إحداث شراكة بين الجامعات اليمنية والعربية وغير العربية ، وفتح قنوات تعاون دائمة معها ، وضمان شفافية انتقال المعلومة وتداولها بينها ، بما يخدم تطوير ونهوض وتنمية البحث العلمي .

على المجتمع إعطاء الثقة الكاملة لجامعاتنا واحترام قدراتها العلمية والأكاديمية والبحثية ، ومساعدتها في مواجهة التحديات والتداعيات الشكلية والموضوعية والثقافية والمعرفية والسياسية والتنموية التي تعيق النهوض والإصلاح الاجتماعي.

دعوة القطاع الخاص في بلادنا لتحمل مسؤوليته الوطنية ، والدخول في شراكة عملية مع الجامعات اليمنية لإحداث تنمية اجتماعية تساعد على تغيير وتطوير الانسان .

أن نهى له كل الوسائل والحاجات المادية والبشرية كي يؤدي دوره ويحقق نجاحاته في الواقع المعيش.

إعطاء الجامعات اليمنية الاستقلالية الكاملة مالياً وإدارياً ، وعدم التأثير في نشاطها وبرامجها ، أو التدخل السلطوي أو القبلي أو المناطقي في تعيين قياداتها، او في توجيه أنشطتها و تغيير أهدافها .

تحريم العمل والاستقطاب الحزبي والسياسي في الحرم الجامعي ، لأن الاستقلالية تعطيها القوة في الطرح والسرعة في العمل وأداء مهماتها البحثية ، مثلما تحفظ لها توازنها القيادي والاداري والموضوعي وفاعليتها تجاه المجتمع .

العمل بكل الوسائل والطاقت للحيلولة دون استخدام الجامعات لتخصيب وترويج ثقافة وأفكار العنف والتطرف المذهبي والديني والمناطقي .

إعطاء أعضاء هيئة التدريس والباحثين الإمكانيات المادية المناسبة التي تساعدهم على الحياة الكريمة ، الخالية من الهموم الذاتية والأسرية ، وتوفير المسكن اللائق به وبأسرته ، وتوفير احتياجاته البحثية من اجهزة ومكتبة الكترونية ، حتى يكون انشغالهم الكامل بالبحث العلمي والنهوض والتطوير الاجتماعي .

## الهوامش:

- 1- تقرير البنك الدولي لعام 2007م/ صحيفة الوسط اليمنية / العدد 183 - 13 فبراير 2008م
- 2- د.حامد عمار / العرب وجامعاتهم رؤية مستقبلية / مقال في مجلة العربي -العدد (551) أكتوبر 2004م.
- 3- د.نعمان عبد الرزاق السامرائي/ نحن والحضارة والشهود/1/143 كتاب الأمة العدد 80 ذوالقعدة 1421 هجرية .
- 4- د. نعمان عبدالرزاق السامرائي / مصدر سابق 140/2/
- 5- المصدر السابق /140/2.
- 6- د.حامد عمار / مصدر سابق /23.
- 7- د.نبيل علي / الثقافة العربية وعصر المعلومات /64/ سلسلة عالم المعرفة العدد 276 ديسمبر 2001م.
- 8- د.ساجد شرقي / دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع / مركز الدراسات الايرانية - جامعة البصرة / العدد العشر سنة 2008م ص171
- 9- د. حامد عمار / مصدر سابق /25.
- 10- امارتيا صن / التنمية البشرية حرية / ترجمة شوقي جلال /ص186/ سلسلة عالم المعرفة العدد 303 السنة 2004م.
- 11- د. فاروق الباز / مقال بعنوان العرب وأزمة البحث العلمي / مجلة العربي العدد(547) يونيو 2004م .
- 12- مجدي ابراهيم / تطوير التعليم العالي في عصر العولمة/ مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة / سنة 2000م / ص 36 .
- 13- د. فاروق الباز / مصدر سابق .
- 14- انظر: منير شفيق / الإسلام في معركته الحضارية / ص95-96/ دار الكلمة للنشر -بيروت ط2 سنة 1983م.
- 15- انطوان زحلان / العرب وتحديات العلم والثقافة / سلسلة مقالات علمية بجريدة الخليج العدد (7232) 8 مارس 1999م والعدد (7230) 6 مارس 1999م.

## **Yemeni Universities: Ensuring Social Security and Facing Challenges**

**Ahmed Ghalib Ali Al-Mugalis**

### **Abstract**

Up to now, the Yemeni universities have not created interactive relationships with the society that may contribute in solving the value health and cultural problems. They have not participated in solving the conflicts in the society nor have they done anything that may face the increasing problems of unemployment and poverty in the society.

The reason behind all this may be attributed to the fact that these universities have repeated teaching and educational programs that have not been modernized. The outputs of these programs add new problems to the society instead of participating in solving its already existing problems.

The introduction of this study tackles the purpose and methodology of the research. The first section of the study deals with the rule of universities in the social change. The second section is about the importance of the scientific research in enhancing social awareness. The third section tackles the rule of universities in solving the problem of national identity. The study concludes with some results and recommendations.